

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني
وعضوية القضاة السادة
محمد طلال الحمصي، ناجي الزعبي، محمد البيرودي، محمد ارشيدات

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/٩٩

المميزة :- شركة الضامنون العرب.

وكيلاها المحاميان الدكتور محمود عبابنة وعبد الحليم الروابدة .

المميز ضدها :- شركة لونا المصرية للتجارة العامة.

وكيلها المحامي وائل القواقزة.

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١ تقدمت المميزة بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الطلب رقم (٢٠١٥/١٥٦) بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٥ المتضمن تعيين المحكم المهندس أسامة سلامة اسحق العمارين محكماً عن المستدعية وتعيين المحكم المحامي الأستاذ الدكتور حازم علي النسور محكماً عن المستدعي ضدها لحل النزاع القائم بينهما على أن يقوم المحكمان المشار إليهما أعلاه بتعيين محكم ثالث يرأس هيئة التحكيم على أن تراعي هيئة التحكيم ما جاء في بوليصة التأمين من حث أس التحكيم وتضمين المستدعي ضدها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٠٠) دينار أتعاب محاماة.

طالبة قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية :-

١- إن شرط التحكيم لم يرد ضمن شروط الملاحق الواردة في جدول وثيقة التأمين الموقع من المميزة .

٢- جاء قرار محكمة الاستئناف مخالفاً للقانون والفقه وقرارات محكمة التمييز السابقة بهذا الخصوص، حيث تم إعمال شرط التحكيم بالرغم من أنه لم يرد في اتفاق خاص منفصل عن الشروط المطبوعة في وثيقة التأمين وبذلك خالف نص المادة (٩٢٤) من القانون المدني .

٣- خالف القرار ما تواترت عليه أحكام محكمة التمييز وأشير على سبيل الحصر إلى القرارين ذوي الرقمين (٢٠١١/٣١٨٢) والقرار رقم (٢٠١٢/٤٢٥٣) تمييز حقوق.

٤- أخطأت محكمة الاستئناف بالاعتماد على القرار رقم (٢٠١٤/٢٨٧٨) الذي أخذ بشرط التحكيم على أساس أنه ورد في صفحة منفصلة ومستقلة عن باقي الشروط.

٥- خالفت محكمة الاستئناف بقرارها المميز قرار محكمة التمييز الذي يتحدث عن الأخذ بشرط التحكيم الوارد بالصفحة نفسها المتضمنة الشروط العامة للتأمين بالرغم من عدم وجود توقيع للشركة المستدعي ضدها .

٦- إن الأخذ بإعمال شرط التحكيم الوارد في البوليصة ضمن الشروط العامة الأخرى هو مخالفة صريحة لنص المادة (٩٢٤) من القانون المدني ولما استقرت عليه أحكام محكمة التمييز الأردنية.

الق ر ا ر
lawpedia.jo

بالتدقيق والمداولة نجد إن المستدعية شركة لونا المصرية للتجارة العامة تقدمت بالطلب رقم (٢٠١٥/١٥٦/ط) لدى محكمة استئناف عمان بمواجهة المستدعي ضدها شركة الضامنون العرب.
موضوع الطلب : تعيين محكمين .

وقد أسس الطلب على الوقائع التالية :-

١- تعاقدت المستدعية مع المستدعي ضدها بموجب بوالص تأمين نوعها خيانة أمانة منذ شهر ٢٠٠٧/٨ وجددت سنوياً حتى انتهاء تاريخ آخر بوليصة المنتهية بتاريخ ٢٠١٠/١١/١٨ بحدود التعويض في السنة الواحدة مبلغ وقدره (٧١٠٠٠٠٠٠) دينار .

٢- قامت المستدعية أصولياً بتبليغ المستدعي ضدها بالجرائم المرتكبة من قبل الموظفين المؤمن عليهما كل من خليل البقاعين ومحمود العوض منذ تاريخ ٢٠١٠/٣/١٠ وفق الأصول والقانون .

٣- كما وتقدم ممثل المستدعية بشكواه أمام شرطة الزرقاء بتاريخ ٢٠١٠/٣/٩ ضد كل من خليل نائل خليل البقاعين ومحمود فضل محمود العوض وأحيلت هذه الشكوى إلى مدعي عام الزرقاء .

٤- طالبت المستدعية المستدعي ضدها بموجب الإنذار العدلي رقم (٢٠١٥/٧٣٩١) تاريخ ٢٠١٥/٢/٢٥ الصادر عن كاتب عدل عمان المبلغ أصولياً للمستدعي ضدها.

٥- إن المستدعية وإعمالاً لشرط التحكيم قررت تعيين محكم يمثلها في الخلاف الناشئ وهو المحكم المهندس أسامة سلامة إسحق العمارين.

وبتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٥ وبالطلب رقم (٢٠١٥/١٥٦/ط) أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها المشار إليه في مقدمة هذا القرار .

لم ترضى المستدعي ضدها بالقرار فطعننت فيه بهذا التمييز .

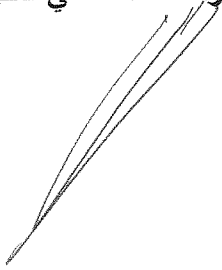
ودون الرد على أسباب التمييز ومن استقراء نص المادة (١٦/ج) من قانون التحكيم يتبين أن المحكمة تحكم باختيار المحكم على وجه السرعة ولا يكون هذا القرار قابلاً للطعن فيه بأي من طرق الطعن.

وحيث إن قرار محكمة استئناف عمان المطعون فيه رقم (٢٠١٥/١٥٦/ط) تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٥ قضى بتعيين محكم عن المستدعي ضدها الطاعنة فيكون هذا القرار قطعياً (تمييز حقوق رقم ٢٠١٤/٣١٨ و ٢٠١٤/٢٠٨٣) مما يتعين معه رد التمييز شكلاً.

لذلك نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٧/٣/٢٠١٦ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

عضو

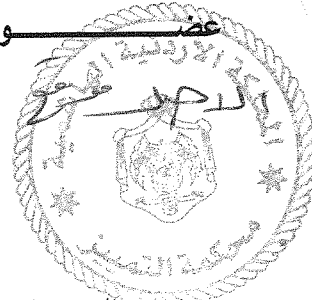


عضو

نائب الرئيس



عضو



رئيس الديوان

lawpedia.jo

دقق / أ. ك

